وقفة مع بيان

وزارة الداخلية

بقلم/

احمد طلعت

مساء الاثنين الماضى ، اغتالت الايدى الاثمة واحدا من أبرز المفكرين السياسيين المصريين ، وأثبت حادث الاغتيال من جديد - إن كان الامر يحتاج الى مزيد من الاثبات - خطورة التطرف أيا كان مصدره أو كانت دوافعه - على سلامة واستقرار شعب مصر ، وسلامة واستقرار المسار الديموقراطى فيها على وجه الخصوص

وعلى الرغم من الخسارة الفادحة بفقد الوطنيين الشرفاء ، والتى بدأت بأحمد ماهر والنقراشى ، وانتهت ، بفرج فودة ، فإن التاريخ قد أثبت دائما ان فقد الاشخاص لا يقضى على الافكار والمبادىء ، وانما هو - على العكس يكشف ويدين الانحراف الاثم ، ويعيد الصواب الى رؤوس الذين لا يقدرون خطورة الارهاب ، أو يأخذون منه موقفا سلبيا

ووسط ذهول الصدمة - أصدرت وزارة الداخلية بيانا هزيلا أوردت فيه ملخصا للحادث ، لا يزيد سواء من حيث المعلومات الواردة فيه أو الوصف الذى تضمنه عن خبر يكتبه صحفى مبتدىء فى صفحة الحوادث .. ! !

لم يقل لنا البيان ماذا فعلت وزارة الداخلية - فى بيانها الهزيل - ماذا افاد اعتقالها لعشرات الالاف من المواطنين - فى ظل قانون الطوارىء - دون سؤال أو تحقيق ، مادامت العناصر المسلحة فى المخطط الارهابى حرة طليقة ، تسرق السيارات والمركبات لترتكب بها جرائمها دون ان تجهد الشرطة نفسها فى البحث عن السيارات المسروقة ، وتجمع الاموال اللازمة لتمويل اجرامها دون ان تحس بها أجهزة الامن أو تعلم عنها شيئا ، ثم هى تحصل على الاسلحة الالية فى سهولة ويسر ، ودن ان تشعر بها السلطات ، وكأنها تشترى السلاح من اسواق حرة .. ؟ !

ولم يقل لنا بيان وزارة الداخلية ، ماهى جدوى نقل قوات هائلة من الامن المركزى وقوات مكافحة الشغب ، لتحاصر مبنى المستشفى الذى نقل اليه الدكتور فرج فودة بعد اصابته ، وكان الاجدى ان تكلف بعض هذه القوات بحمايته والمحافظة على حياته قبل ان تقع الجريمة .. ؟ !

ولا يشفع لوزارة الداخلية ما تروجه من أخبار تقول بأن فرج فودة قد وقع على طلب لوزارة الداخلية لرفع الحراسة عنه لحرية حركته ، ففرج فودة حر فيما يتعلق بشخصه ، اما وزارة الداخلية فإنها ليست حرة فيما يتعلق بمسئوليتها عن حماية أمن المواطن

الشىء الوحيد الذى لم تقله وزارة الداخلية - لحسن الحظ - هذه المرة ، ان اغتيال فرج فودة ليس اكثر من جريمة فردية ، أو انها لا تمثل ظاهرة عامة ، كما تعودت اجهزة الامن أن تقول فى اعقاب كل جريمة شاذة ، وكأنها نعامة تخفى رأسها فى الرمال .. ؟ !

لحسن الحظ ان بيان وزارة الداخلية كان هزيلا وسطحيا لدرجة تدعو للسخرية ، بدلا من أن يكون بيانا مغالطا ومضللا الى درجة تدعو الى القىء والغثيان .. ! !

وسوف تقول وزارة الداخلية انها لا تريد ان تسبق أو تتحدث عن تحقيق يجرى امام القضاء ، وهذا صحيح لان الوزارة كانت دائما متأخرة عن القضاء .. وعن القدر .. ! !

وكأننا نسمع المواطن المصرى يقول للسيد/ عبد الحليم موسى وزير الداخلية !

- انظر حولك ، فربما وجدت لنفسك مكانا مناسبا خارج مبنى وزارة الداخلية ، بعد ان فشلت الوزارة فى اجهاض عشرات الجرائم رغم ما تملكه من سلطات - وسلطان - الاحكام العرفية .. ! ! ملحوظة : نجحت سلطات الامن فى سكوتلاند يارد فى حماية سلمان رشدى الذى كفره الخومينى ، وفشلت سلطات الامن فى مصر فى حماية فرج فودة الذى كفره سماك الزاوية الحمراء .. ! !